اقتصاد

شح الدواجن في تونس يقفز بأسعارها

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يشكو صاحب محل لبيع الدواجن في تونس، عيسى مديني، من عدم قدرته على تلبية حاجيات زبائنه بعد أن شهد القطاع خلال الأسابيع الماضية هبوطاً حاداً في الإنتاج نتج عنها تراجع عرض لحوم الدواجن تراجعاً لافتاً. يقول مديني في حديث لـ«العربي الجديد» إنه كان يتزود يومياً بما لا يقل عن 100 كلغ من أصناف مختلفة من لحوم الدواجن، غير أنّ المزودين لم تعد لهم الإمكانية لتلبية حاجيات تجار التفصيل بسبب نقص الكميات. وأضاف: «نأمل أن يعود الإنتاج إلى مستوياته العادية في أقرب وقت حتى نتمكن من تلبية حاجيات الزبائن من دون اللجوء إلى تقسيط السلع». وأدى نقص المعروض إلى زيادة ملحوظة في الأسعار رغم محاولات وزارة التجارة تسقيف الأسعار منذ بداية شهر آب أغسطس الماضي. ووفق بيانات رسمية معهد الإحصاء الحكومي زاد سعر الدواجن على أساس سنوي بـ11,7% خلال شهر أغسطس/ آب الماضي. وفرضت وزارة التجارة تطبيق أسعار جديدة لمنتجات الدواجن، ومنها لحم الدجاج الجاهز للطبخ وشرائح الديك الرومي والدجاج التي شهدت أسعارها ارتفاعا كبيراً. وبينما تم تسقيف السعر على مستوى المذابح بين 7,5 و8,5 دنانير (2,44 و2,77 دولاراً) تم تحديد سعر شرائح الديك الرومي بنحو 14,5 ديناراً (4,7 دولارات) على مستوى المذابح و16 ديناراً (5,2 دولارات) للبيع للمستهلكين، وهي الأسعار نفسها لشرائح الدجاج.

وتلقي مشكلات التكاليف الباهظة وتداعيات تغير المناخ بظلالها على سلسلة إنتاج الدواجن في تونس، رغم وعود باستعادة الإنتاج في أجل قريب. أكّد المستشار الاقتصادي لرئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، فتحي بن خليفة، أنّ «أزمة الدجاج في السوق ستنتهي قريباً سينتج عنها تراجع في الأسعار.

وقال بن خليفة في تصريح لـ«العربي الجديد» إن تزويد تجار التجزئة سيعود إلى مستوياته العادية وستشهد السوق استقراراً بعد أن أصبحت نحو 300 ألف دجاجة جاهزة للاستهلاك. وقال بن خليفة إنّ «الإنتاج اليوم من لحم الدجاج يبلغ 12 ألفاً و500 طن، ورغم ذلك ليس هناك مخزون» لافتاً إلى أنّ «عدد البيض المستهلك شهرياً يبلغ 155 مليون بيضة». لكنّ الغرفة الوطنية لتجار لحوم الدواجن ترى إجحافاً في سياسة الوزارة، واعتبرت في بيان سابق لها أن تسقيف الأسعار للمزودين وتجار التجزئة، وعدم تسقيفها للمربين أمر غير معقول. وأكدت أن ذلك ساهم في تدني هامش الربح لدى البائعين. ويشكل مجال الدجاج اللاحم في تونس حلقة وصل أساسية في الصناعة الغذائية كما يعد آخر ملاذات تونسيين للحصول على البروتينات الحيوانية بعد أن حرمهم الغلاء من استهلاك اللحوم الحمراء.

ومنذ تطوّر استهلاك الدواجن في ثمانينيات القرن الماضي احتلت اللحوم البيضاء المتأتية من الدجاج والديك الرومي مراتب متقدمة في مصادر البروتين الحيواني في غذاء الأسر التونسية حتى غدت المصدر الرئيسي للدهن في العقد الأول من هذا القرن مع تراجع استهلاك اللحوم الحمراء والسمك لأسباب اقتصادية في الأساس.

(فرانس برس)

58% من الأميركيين قلقون معيشياً

أظهرت دراسة أعدتها شركة «إيدلمان فاينانشيال إنجنز» أن 12% فقط من الأميركيين يرون أنهم أثرياء حقاً، في حين يرى 58% منهم أنهم بحاجة لأجر سنوي لا يقل عن 100 ألف دولار كي لا يشعروا بالقلق بشأن نفقات المعيشة اليومية. وأوضحت الدراسة التي نُشرت تحت عنوان «Everyday Wealth in America»، أن نسبة المواطنين ممن يرون بأنهم يجب أن يحصلوا على هذا المستوى من الأجر السنوي كانت أعلى بين الفئات الذين هم في الثلاثينيات بنسبة 71%، والأربعينيات 75% من العمر مقارنة بالفئات الأكبر سناً. وحسبما ورد في الدراسة التي شملت استطلاع آراء 3 آلاف شخص عبر الإنترنت في فترة ما بين 12 يونيو/حزيران و3 يوليو/تموز، يرى 25% من الأميركيين أن الأجر السنوي الكافي لعدم الشعور بالقلق تجاه النفقات اليومية هو 200 ألف دولار، وفق ما نقلت قناة «فوكس بزنس».

أخبار مختصرة

ارتفاع مبيعات التجزئة في كوريا الجنوبية

ارتفعت مبيعات التجزئة في كوريا الجنوبية بنسبة 9,2% على أساس سنوي في أغسطس/آب الماضي، مع زيادة عدد الأشخاص الذين زاروا المتاجر غير المتصلة بالإنترنت. كما ارتفع الطلب على توصيل الطعام والمنتجات المتعلقة بالصحة من مراكز التسوق عبر الإنترنت. وبلغت المبيعات المجمعة لـ 23 من كبار متاجر التجزئة غير المتصلة بالإنترنت والمتاجر الإلكترونية 15,2 تريليون وون (11,3 مليار دولار) الشهر الماضي، مقارنة بـ 13,9 تريليون وون في الفترة نفسها من عام 2023، وفقاً للبيانات التي جمعتها وزارة التجارة والصناعة والطاقة وأوردتها وكالة يونهاب، أمس.

صعود مؤشرات بورصة قطر

أغلق مؤشر بورصة قطر، أمس مرتفعاً بنسبة 0,46%، ليصل إلى مستوى 10,490,98 نقاط. وتم خلال الجلسة تداول 165 مليوناً و384 ألفاً و115 سهماً، بقيمة 374 مليوناً و31 ألفاً و760,568 ريالاً، نتيجة تنفيذ 15277 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت في الجلسة أسهم 30 شركة، بينما انخفضت أسهم 17 شركة أخرى، وحافظت 4 شركات على أسعار إغلاقها السابق. وبلغت القيمة السوقية للأسهم 609 مليارات و905 ملايين و107 آلاف و831,040 ريالاً، قياساً بـ607 مليارات و602 مليون و72 ألفاً و277,260 ريالاً، في الجلسة السابقة، وفق بيانات السوق التي أوردتها وكالة الأنباء القطرية «قنا».

مصر تبحث التوسع في صناعة السيارات

التقى رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وليد جمال الدين، رئيس شركة دايون جوانزو لصناعة السيارات، يوان ووشينج، لمناقشة خطط الشركة للتوسع في تصنيع عدد كبير من المركبات سواء العاملة بالوقود التقليدي أو الوقود الأخضر، والطاقة الكهربائية، وتشمل شتى أنواع المركبات مثل الدراجات البخارية، وسيارات الركوب، والنقل الخفيف، والشاحنات المتوسطة والكبيرة. واستعرض وليد جمال الدين، الموقف الحالي للشركة، ومناقشة خطط توسعات الشركة بإنشاء خطوط إنتاج جديدة بهدف زيادة المكون المحلي، وإنتاج المكونات، وقطع الغيار.

بنك المغرب يبقي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أعلن البنك المركزي المغربي، أمس الثلاثاء، الإبقاء على معدل الفائدة الرئيسي من دون تغيير، في سياق متسم بتواصل تباطؤ ارتفاع معدل التضخم. وقرر مجلس بنك المغرب في اجتماعه الفصلي بالعاصمة الرباط الإبقاء على معدل الفائدة الرئيسي في حدود 2,75 %. وبرر البنك عدم خفض سعر الفائدة الرئيسي بالرغبة في الحفاظ على التوجه الحالي للسياسة النقدية، مع مواصلة التتبع من كثب لتطور الظرفية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر أن استمرار الحرب في أوكرانيا وتصاعد النزاع في الشرق الأوسط والتوترات الجيوسياسية التي تزيد من حدة الانقسام الاقتصادي، عوامل لا تخلو من عواقب على وتيرة النشاط وعلى تطور الأسعار، ولا سيما الطاقية.

ويضيف أن توالي سنوات الجفاف والإجهاد المائي يشكل عائقاً للإنتاج الفلاحي والنمو كله، كما أن تنزيل التواجهات العامة لمشروع موازنة العام المقبل إلى جانب استمرار المفاوضات في إطار الحوار الاجتماعي، قد يكون له تداعيات أكبر على تطور الطلب والأسعار. وكان مستوى التضخم المرتفع في العام الماضي، مبرراً لدفع بنك المغرب إلى تشديد السياسة النقدية، حيث رفع معدل الفائدة الرئيسية بنقطة واحدة ونصف في 3 مراحل، كي يصل إلى 3% قبل أن يخفضة في يونيو الماضي إلى 2,75 % واتخذ قرار الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي من دون تغيير في ظل انخفاض التضخم على أساس سنوي إلى 1,7 % في آب/ أغسطس الماضي، مقابل 5 % في الفترة نفسها من العام الماضي. وأفضى مستوى التضخم في العام الحالي الذي يأتي دون المعدل المستهدف من قبل الحكومة، بالمركز المغربي للظرفية، إلى التنبيه إلى مخاطر الدخول في مرحلة الانكماش التضخمي، خاصة أن ذلك يترافق مع ضعف بدأ يعتري بعض الرافعات الداخلية للنشاط، وهو ما يؤشر عليه مستوى الإقراض التي تباطأ. ودعا المركز إلى تخفيف تشديد السياسة النقدية، بعد تباطؤ نمو القروض المصرفية الموجهة للشركات، فقد أكد أن تلك الصعوبات تتجلى أكثر على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جداً في الحصول على التمويلات، وهي صعوبات ليست غريبة، بحسب المركز، عن الارتفاعات المتوالية التي سجلها سعر الفائدة الرئيسية.

أي مستقبل للمنطقة في ظل إرهاب إسرائيل؟

مصطفى عبد السلام

كل الأوراق اختلطت في المنطقة، بداية من إيران وفلسطين ولبنان وسورية والعراق والسودان ونهاية بما يجري في ليبيا واليمن وتونس وغيرها من الدول التي تشهد مخاطر متزايدة، لا يعلو فوق صوت الإرهاب الإسرائيلي الذي طغا وتجبّر في غزة والضفة، حيث ارتكب كل أنواع المجازر وجرائم الإبادة، ومارس الإرهاب على نطاق واسع في لبنان، وعاث في أرض المنطقة فساداً وقتلاً للأطفال والسيدات، وأحرق البشر والشجر والنجوع والمدارس والمستشفيات ودمّر البنى التحتية، وحوّل المدن والقرى إلى أكوام من التراب، وحرم الشعب الفلسطيني من أبسط مقومات الحياة. إسرائيل مارست الإرهاب وكأنها قوة فوق القانون، أو أسد مجروح وكلب مسعور ووحش كاسر، تحولت إلى دولة احتلال تشبه البومة الشريرة التي تمثل نذير شؤم للجميع، دولة تمارس أبشع وأقسى أنواع الإرهاب تحت سمع وبصر الجميع، وبمساعدة معظم دول العالم، بما فيها بعض الدول العربية المتواطئة، أو تلك التي تقف عاجزة عن فعل شيء لوقف المجازر في غزة ولبنان. أي مستقبل لدول المنطقة التي تتوسطها دولة إرهاب عظمى، وأي مستقبل لشعوب المنطقة واقتصاداتها ومناخ الاستثمار فيها والأنشطة المختلفة في ظل دولة حقودة، وأي مستقبل لدولة عربية تسعى لتنمية وتقوية اقتصادها وجذب مزيد من الاستثمارات وزيادة الإنتاج وبناء مصانع ومشروعات وخلق فرص عمل، في ظل مخاطر جيوسياسية وأمنية مستمرة ومتصاعدة بسبب الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل، وأي مستقبل لقطاع السياحة في المنطقة في الوقت الذي يتسبب فيه إرهاب إسرائيل في تخويف الأجانب من القدوم إلى المنطقة وتعطيل حركة السفر والطيران وإغلاق الحدود وزيادة المخاطر الأمنية؟ أي مستقبل لأسواق المال ومشروعات التنمية في المنطقة في الوقت الذي تفرّ فيه الأموال للخارج ويتعامل مستثمرو العالم مع المنطقة على أنها بؤرة عالية المخاطر، بل وتعشش فيها حالة اللايقين والغموض والفقر والجوع والغلاء والفساد؟

أي مستقبل لمشروعات تنمية الديمقراطية وإتاحة قيم الحرية والعدل والمساواة في الوقت الذي تحكمنا فيه أنظمة قمعية تحكم بالحديد والنار ومدعومة بقوة من تل أبيب، ومستغلة حالة الإرهاب الأسود الذي تمارسه إسرائيل؟ أي مستقبل لتلك المنطقة الموبوءة التي يجب أن تختفي من الخريطة إن لم يكن في مقدورها محاربة الإرهاب الإسرائيلي واجتثاث هذا الوباء السرطاني من المنطقة الذي نشر الفوضى والكره والحقد ووسّع دائرة الحروب والقلق والخراب، ودعم قيم القمع والاستبداد والتخلّف والأمية، واستولى على الأرض وهاجم العرض في ربوع المنطقة؟

مال وسياسة

اقتصاد لبنان في مرمى الحرب... وخطة وقائية لتوفير السلع

طوارئ معيشية

ما إن يحاول الاقتصاد اللبناني الخروج من كبوة حتى تواجهه كبوة أخرى، إذ جاء العدوان الإسرائيلي الواسع ليكبّد العديد من القطاعات خسائر باهظة، وفي المقابل أعدت الحكومة اللبنانية خطة وقائية لمعيشة المواطنين

بيروت ـ **رينا الجمال**

مع الضربات المتتالية لطائرات الاحتلال الإسرائيلي والخسائر البشرية والمادية الفادحة التي بدأت تتكشف، طرح مراقبون تساؤلات مهمة منها: هل اقتصاد لبنان قادر على تحمّل حرب جديدة؟ وهل تنجح الحكومة في مواجهة انعكاسات العدوان على الأسواق ومختلف الخدمات وخاصة مع النزوح الكبير من جنوب لبنان بسبب الحرب؟ في هذا الإطار، عقد وزير الاقتصاد اللبناني في حكومة تصريف الأعمال، أمين سلام، اجتماعاً طارئاً أمس الثلاثاء مع النقابات المعنية بالمواد الغذائية والمحروقات والمواد الأساسية، على ضوء الظروف الأمنية والاجتماعية التي يمرّ بها البلد، وارتفاع أعداد النازحين والتهافت على الشراء والتخزين من جانب المواطنين، وفي ضوء المخاوف الشعبية من انقطاع السلع ووقوف الإمدادات في ظلّ توسّع رقعة الحرب وارتفاع منسوب العمليات العسكرية بين حزب الله وجيش الاحتلال الإسرائيلي.

مطالبة بعدم التهافت على الشراء

طمأنت وزارة الاقتصاد أولاً بأنّ مخزون القمح المتوفر في السوق المحلي كاف لمدة شهرين على الأقل، داعيةً المواطنين إلى تجنّب التهافت على شراء الخبز أو الطحين بكميات كبيرة، حيث يتم تأمين إمدادات القمح بشكل منتظم لضمان استقرار السوق، مشيرة إلى وجود تنسيق مع الجهات المعنية لضمان استمرارية توفر هذه المواد الأساسية بشكل منتظم ومن دون انقطاع على أن تصل شحنات إضافية قريباً.

وقال وزير الاقتصاد إننا «سجلنا تهافتاً كبيراً من جانب النازحين من مناطق القصف باتجاه بيروت وجبل لبنان، على شراء ربطات الخبز بالعشرات، من هنا نريد أن نطمئن اللبنانيين على أن المواد الأساسية لصناعة الخبز من قمح وغيره موجودة وكافية ولا داعي للهلع»، مشدداً على أن موضوع الأمن الغذائي والمحروقات أمر أساسي بالنسبة إلينا وسنقوم بكل الجهود الممكنة لتفادي أي انقطاع، والأمور تبقى رهن الظروف والهدف من المؤتمر أمس طمأنة الناس وتهدئة البال. وأضاف سلام: «الأمور مضبوطة في السوبرماركت، سجلنا بعض التخزين، لكن يبدو أن رسائلنا إلى المواطنين تؤتي ثمارها، إذ هناك من يتقيد بها، وندعو الجميع إلى عدم التهافت والتخزين، علماً أنه لا يمكن أن نلوم الناس على مخاوفها وخشيتها وحرصها على تأمين قوت يومها وأكلها والمحروقات والمازوت، خصوصاً أننا مقبلون على موسم الشتاء، لكن من المهم أن يعلموا أن الكميات متوفرة، لا نقول إن هناك

> وزارة الاقتصاد تطالب المواطنين بعدم التهافت على الشراء

وفراً أو فائضاً، نريد أن نبقى واقعيين، لكن المواد تكفي لـ 3 إلى 4 أشهر، والطلبيات كلها تسير بشكل طبيعي، ولا طارئ على صعيد الاستيراد والتصدير». يأمل سلام أن «لا نصل إلى مرحلة نتعرض فيها لمخاطر خصوصاً على صعيد المرفأ البحري والمحروقات، لكن حتى الساعة هناك تطمينات من جانب المعنيين من مستوردين ونقابات ولا داعي للهلع الذي من شأنه أن يتسبّب بمشكلة، حيث إنه إذا حصل تهافت وطوابير أمام محطات الوقود، فإنّ أصحاب المصالح قد يقدمون على الإقفال أو التوقف وهو ما سبق أن عاشه لبنان خلال الأربع سنين الماضية إبّان الأزمة النقدية والاقتصادية، لافتاً إلى أنه من الضروري أن يشتري المواطن حاجته من المازوت، ويملأ سيارته بما يحتاجه من البنزين، فالمواد متوفرة، ونحن نضع خطة وقائية لتفادي أي انقطاع.

مخاوف مناطق النزوح

من ناحية ثانية، قال وزير الاقتصاد إننا نأخذ بعين الاعتبار المناطق التي يتم النزوح منها، إذ هناك خوف من وصول المحروقات أو الشاحنات التي تحمل المواد الغذائية إلى ما بعد صيدا، جنوبي لبنان، في ظلّ القصف العشوائي والهمجي من جانب العدو، الذي لا يميز عسكرياً من مدني، ويستهدف الشاحنات وسيارات الإسعاف والأطقم الطبية، من هنا سيحصل تواصل جدي واجتماعات مفتوحة مع الأمم المتحدة واليونيفيل والأجهزة الأمنية اللبنانية، لتسهيل مرور الشاحنات ومؤازرتها سواء التي تنقل مواد غذائية أو مشتقات نفطية لمناطق الجنوب، لافتاً إلى أن «الخوف يبقى موجوداً والخطر كذلك لكن علينا إيجاد الحلول، ولا يمكن قطع المواد والسلع الأساسية عن أهالي الجنوب وغيرها من المناطق التي تشهد قصفاً». كذلك، توقف سلام عند تدفق الآف النازحين من البقاع والجنوب إلى جبل لبنان وبيروت، من هنا ضرورة اتباع توزيع جغرافي تبعاً للأرقام للمواد الغذائية والطبية والسلع الاستهلاكية الأساسية، حيث إنّه سيجري تخفيف البضائع في المناطق التي قلّ عدد سكانها نتيجة النزوح، وتالياً تراجعت نسبة الاستهلاك، وزيادة البضائع في تلك التي تشهد نزوحاً وذلك بهدف تأمين المواد بشكل كافٍ للأعداد الجديدة التي تتوافد إلى المناطق. وفي ظلّ قيام بعض التجار برفع الأسعار، وإقدام العديد من المواطنين في المناطق التي تشهد نزوحاً على رفع الإيجارات بشكل كبير لتحقيق الأرباح الطائلة، مستغلين الوضع الأمني وحاجة النازحين لمنزل بشكل سريع وعاجل، يرى وزير الاقتصاد أن المطلوب اليوم التعاضد والوحدة الوطنية فهذا واجب أخلاقي.

نازحون من جنوب لبنان هربا من الحرب (حسين بيضون/العربي الجديد)

تجدر الإشارة إلى أنه في مقابل قيام العديد من التجار والمواطنين باستغلال الحرب ووضع النازحين، إلا أنه خرجت مبادرات فردية مميزة وإنسانية لتقديم المساعدات للنازحين، ويشكل مجاني سواء بتوزيع الفرش والأكل والبطانيات والملابس وغيرها، أو بفتح بيوتهم لهم.

شلل حركة الطيران في بيروت... إلغاء عشرات الرحلات

بيروت ـ **العربي الجديد**

أعلن مطار رفيق الحريري الدولي على موقعه الإلكتروني إلغاء أكثر من 30 رحلة جوية من بيروت وإليها أمس الثلاثاء. وأظهر الموقع إلغاء رحلات لشركات طيران مختلفة، من بينها الخطوط الجوية القطرية والخطوط الجوية التركية وشركات أخرى من الإمارات. إلى ذلك، أكد مصدر في مطار بيروت الدولي في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن 15 رحلة جوية ألغيت صباح أمس، لافتاً إلى أن 3 طائرات لشركة طيران الشرق الأوسط وصلت من قبرص والسعودية وكوت ديفوار. وأضاف المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن العمل في المطار مستمر، لكن غالبية الشركات علّقت رحلاتها وهي تتخذ قراراتها تبعاً للتطورات.

خطوط عربية تعلق رحلاتها

أعلنت شركة مصر للطيران إلغاء رحلاتها المتجهة إلى مطار بيروت أمس، إلى حين استقرار الأوضاع في لبنان. وذكرت مصر للطيران في بيان أنه «نظراً للأحداث التي يشهدها لبنان، قررت مصر للطيران إلغاء رحلاتها المتجهة من القاهرة إلى بيروت، الثلاثاء، لحين استقرار الأوضاع داخل البلاد». كما أعلنت الخطوط الجوية القطرية، أمس الثلاثاء، أنها علّقت رحلاتها إلى بيروت حتى اليوم الأربعاء، وقالت في بيان، حسب وكالة فرانس برس، إنه «نظراً للوضع القائم في لبنان، علّقت الخطوط الجوية القطرية مؤقتاً رحلاتها من مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت وإليه حتى 25 سبتمبر/ أيلول».

رحلات الشارقة - بيروت وأبوظبي - بيروت أمس. وأول من أمس، أعلنت هيئة الطيران المدني في الأردن إيقاف تنظيم الرحلات الجوية إلى بيروت «حتى إشعار آخر»، في ضوء تزايد التوترات الإقليمية في المنطقة. وأعلنت الأردنية، الاثنين، تعليق رحلاتها إلى العاصمة اللبنانية بيروت لمدة 48 ساعة، في قرار جاء بناءً على توجيهات هيئة تنظيم الطيران المدني الأردني، التي قررت تعليق جميع رحلات الشركات الوطنية إلى مطار بيروت. في المقابل، كثّفت بعض شركات الطيران، مثل طيران الشرق الأوسط (MEA)، رحلاتها للتعامل مع نقص الخدمات، فيما قلصت شركات أخرى، مثل الخطوط القطرية والأردنية والإماراتية، عدد رحلاتها اليومية إلى لبنان.

الطيران التركي والفرنسي

كما ألغت الخطوط الجوية التركية (THY) «بيغاسوس» للطيران رحلاتها المقررة من إسطنبول إلى العاصمة اللبنانية بيروت أمس. وحسب وكالة الأناضول، فإن الخطوط التركية ألغت الرحلة رقم «TK828» بين إسطنبول وبيروت، فيما ألغت «بيغاسوس» للطيران الرحلة رقم «PC756» بين المدينتين نفسيهما.

وأعلنت شركة الخطوط الفرنسية «إير فرانس»، الثلاثاء، أنها مددت تعليق رحلاتها من بيروت وإليها لمدة أسبوع إضافي «حتى 1 تشرين الأول/ أكتوبر ضمناً» وذلك «بسبب الوضع الأمني هناك».

> العمل في المطار مستمر لكن غالبية الشركات علّقت رحلاتها

وقال متحدث باسم الشركة لوكالة فرانس برس إن الخطوط الفرنسية في المقابل «تعمل بشكل طبيعي» على خط الرحلات من تل أبيب وإليها والتي استؤنفت السبت.

تراجع الحركة في مطار بيروت

كان رئيس نقابة أصحاب مكاتب السياحة والسفر جان عبود قد كشف، أول من أمس الاثنين، عن تراجع كبير في حركة مطار بيروت (رفيق الحريري الدولي)، بسبب التطورات الأمنية والعسكرية الحاصلة على الساحة اللبنانية، مشيراً إلى أنّ «التراجع راوح بين 30 و40%». وقال عبود: «بالنسبة لموضوع الطيران عبر مطار بيروت، فإن الأمور تسير كل يوم بيومه، وذلك بحسب التطورات والمعلومات الأمنية التي على أساسها يتم تعليق الرحلات أو تسييرها»، مشيراً إلى أنه منذ يومين وبعدما أقلعت طائرة شركة emirates وكانت في طريقها إلى لبنان تمت إعادتها إلى الوجهة التي انطلقت منها، والأمر نفسه حصل مع الشركة القطرية».

وأكد أن «الشركات التي توقفت عن القدوم إلى لبنان علقت رحلاتها حتى أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، أما باقي الشركات فتتخذ قراراتها بالقدوم إلى لبنان أو عدمه يومياً وتبعاً للظروف، ويمكن تأكيد تخفيض عدد رحلاتها»، مشدداً على أن «الميدل إيست تخطى كل النقص الحاصل على صعيد الرحلات». وبدأت إسرائيل، منذ صباح الاثنين، عدواناً جوياً واسعاً على لبنان يُعدّ «الأكبر» منذ حرب «تموز/ يوليو 2006»، ما أدى إلى مقتل 558 شخصاً، بينهم أطفال ونساء، وفق حصيلة غير نهائية أعلنتها وزارة الصحة اللبنانية صباح أمس. وفي المقابل، يستمر انطلاق صفارات الإنذار في المستوطنات الإسرائيلية قرب الحدود مع لبنان، إثر إطلاق «حزب الله» عشرات الصواريخ على مواقع عسكرية ومستوطنات.

تحقيق

مع توسيع إسرائيل عدوانها على لبنان زادت تكلفة الحروب التي يخوضها الاحتلال، خلال الفترة الأخيرة، ودفع ذلك إلى الاعتماد على العديد من مصادر تمويل النفقات العسكرية أبرزها الدعم الأميركي والتبرعات والسندات الحكومية

كيف يموّل الاحتلال حروبه؟

الدعم العسكري الأميركي والتبرعات والسندات أبرز المصادر

بيويورك ـ **شريف عثمان**

بينما تقترب حرب الإبادة التي يشنها جيش الاحتلال على غزة والأراضي الفلسطينية من إتمام عامها الأول، فوجئنا بمد إسرائيل ذراعها القذرة نحو الشمال، باتجاه جنوب لبنان، في غارات دموية، تفتح جبهة جديدة للقتل، تسببت حتى مساء الاثنين في وفاة أكثر من 500 لبناني، وإصابة أكثر من 1600 آخرين، فهل تستطيع تل أبيب تحمل التكلفة المادية لتلك الحروب؟

وفقًا لمحافظ بنك إسرائيل المركزي أمير يارون، تُقدّر التكلفة الاقتصادية للحرب على غزة وحدها حتى عام 2025 بنحو 67 مليار دولار. ويتضمن هذا الرقم النفقات العسكرية والمدنية، حيث يشمل قرابة 32 مليار دولار مخصصة لاحتياجات الدفاع، بينما سيتم توجيه عشرة مليارات دولار لنواح مدنية، بما في ذلك توفير المأوى لعشرات الآلاف من الإسرائيليين الذين اضطروا لمغادرة منازلهم في المناطق الجنوبية والشمالية.

وإلى جانب ذلك، تُقدّر الخسائر في الإيرادات الضريبية بنحو تسعة مليارات دولار، بينما ستتحمل إسرائيل تكاليف مباشرة أخرى تصل إلى ستة مليارات دولار نتيجة الدمار الذي ألحقته الحرب بالبنية التحتية. ومن جهة أخرى، تسببت الحرب على غزة في انكماش الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة تصل إلى 20% في الربع الأخير من عام 2023، واستمر تأثيرها في تهديد النمو الاقتصادي لعام 2024، وفقًا لتقديرات حكومية من دولة الاحتلال.

وتعتمد إسرائيل في تمويل حروبها، بما في ذلك الاعتداءات الأخيرة على غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان، على ميزانيتها العسكرية المحلية الممولة من الضرائب، ومن الدعم الخارجي الكبير القادم من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تطوير صناعتها الدفاعية المتقدمة.

الميزانية الحكومية

في عام 2024، خصصت إسرائيل نحو 25,9 مليار دولار من ميزانيتها للدفاع، وهو ما يمثل 14% من الإنفاق الحكومي في دولة الاحتلال. ويغطي هذا التمويل تكاليف حروب الجيش الإسرائيلي الحالية، بما في ذلك رواتب الجنود والضباط، وموظفي الحكومة، وعمليات الصيانة، والمعدات العسكرية. وخلال الحروب، يمكن أن يزداد الإنفاق الدفاعي كثيراً، فعلى سبيل المثال، في حرب غزة 2014، بلغت تكلفة العملية العسكرية وحدها 2,9 مليار دولار، وهو ما اضطر الحكومة إلى زيادة الإنفاق لتعويض النقص في المعدات وتجديد الترسانة العسكرية.

الدعم العسكري الخارجي من الولايات المتحدة

تلعب الولايات المتحدة دورًا كبيرًا في تمويل القدرات العسكرية الإسرائيلية. ففي عام 2016، وقعت إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما على أكبر اتفاقية مساعدات عسكرية في تاريخ الولايات المتحدة مع إسرائيل. وبموجب تلك الاتفاقية، تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل 3,8 مليارات دولار سنويًا حتى عام 2028، ويُستخدم جزء كبير من هذا الدعم لشراء أسلحة وأنظمة دفاع متقدمة من الشركات الأميركية.

> تُقدّر تكلفة الحرب على غزة بنحو 67 مليار دولار

> العدوان يتسبب في انكماش اقتصاد الاحتلال بـ20%

وبالإضافة إلى ذلك، في حالات الطوارئ العسكرية، تقدم الولايات المتحدة تمويلات إضافية لمساعدة إسرائيل، على النحو الذي شهدناه منذ السابع من أكتوبر من العام الماضي. وعلى سبيل المثال، وخلال الحرب على غزة في العام 2014، وافق الكونغرس على تقديم 225 مليون دولار إضافية لتمويل نظام الدفاع الصاروخي «القبة الحديدية»، الذي أثبت فعاليته في اعتراض الصواريخ التي تطلق على دولة الاحتلال.

صناعات الدفاع الإسرائيلية

تمتلك إسرائيل واحدة من أكثر الصناعات الدفاعية تقدمًا في العالم، في شركات مثل البيت سيستمز ورفائيل التي تُنتج مجموعة واسعة من الأسلحة، ومنها الطائرات بدون طيار، وأنظمة الدفاع الصاروخي، والتي تقوم ببيعها للعديد من الدول. وفي عام 2022، صدرت إسرائيل ما قيمته 11,3 مليار دولار من المعدات العسكرية، مما يجعلها واحدة من أكبر مصدري الأسلحة في العالم.

1,5

تلعب الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة واوروبا دورًا مهمًا في دعم اسرائيل ماليًا. وتشير التقديرات الى ان التبرعات من الشتات اليهودي تصل الى 1,5 مليار دولار سنويًا، تستخدم في دعم المشاريع التنموية والعسكرية في البلاد.

التبرعات والدعم من الشتات اليهودي

وتلعب الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة وأوروبا دورًا مهمًا في دعم إسرائيل ماليًا، خاصة خلال فترات اشتعال النزاعات. وتشير التقديرات إلى أن التبرعات من الشتات اليهودي تصل إلى 1,5 مليار دولار سنويًا، تستخدم في دعم المشاريع التنموية والعسكرية في البلاد. ويلاحظ أن هذا الدعم لا يقتصر فقط على التبرعات المالية، بل يشمل أيضًا تبرعات عينية، مثل المعدات الطبية والإمدادات اللازمة للجيش والمجتمعات المتضررة.

التكنولوجيا والتعاون الاستخباري

وتعتمد إسرائيل على تفوقها التكنولوجي والتنسيق الاستخباري مع الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، لتقليل تكاليف الحرب. ويساعد التعاون الاستخباري بين إسرائيل وحلفائها على توقع التهديدات وتوجيه الضربات بشكل أكثر فعالية، مما يقلل من التكاليف العسكرية المباشرة. تعتمد إسرائيل بشكل كبير على الدعم الأميركي في جوانب متعددة، بما في ذلك المساعدات العسكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية، والاستخبارية. وتعد الولايات المتحدة الحليف الأهم لإسرائيل، الذي يسعى دائمًا لضمان تفوقها الاستراتيجي، منذ تأسيسها في المنطقة. هذا التحالف القوي يجعل من الصعب توقع إفلاس إسرائيل طالما استمر هذا الدعم الأميركي، حتى في حال تعرض دولة الاحتلال لأزمات اقتصادية، حيث تمثل المساعدات، كما التعاون المستمر مع الولايات المتحدة، شبكة أمان اقتصادية وسياسية تحافظ على استقرار الدولة العبرية.

ولكن المشكلة ليست في استمرار المساندة الاقتصادية الأميركية لدولة الاحتلال، وإنما في حقيقة أن الدول العربية يمكنها توفير دعم مادي مماثل للفلسطينيين وللقضية الفلسطينية، إلا أن هذا الأمر للأسف بعيد كل البعد عن واقعنا هذه الأيام، ولا يمكن رؤيته إلا في أحلامنا.

إصدار السندات الحكومية

وعند اشتعال الأمور، ومع توحش تحركات جيش الاحتلال في الأراضي المحتلة، وضد الجهات الداعمة للمقاومة الفلسطينية، تلجأ الحكومة الإسرائيلية إلى إصدار سندات حكومية لتأمين التمويل اللازم. ويُقدر أن إسرائيل أصدرت سندات بقيمة 5,7 مليارات دولار خلال حربها على غزة في 2014 لتمويل العمليات العسكرية. وفي أوائل عام 2024، جمعت حكومة الاحتلال ثمانية مليارات دولار من خلال إصدار سندات متعددة الآجال في الأسواق الدولية، حيث تم استخدام الأموال التي جمعت لسد عجز الموازنة، بما في ذلك الدفاع والنفقات العامة، وسط ضغوط مالية متزايدة ناتجة عن استمرار الحرب كل هذه الفترة.

وتستخدم إسرائيل جزءًا من هذه الإيرادات لتعزيز قدراتها الدفاعية وتحديث أنظمتها العسكرية.

خلية أزمة لضمان استمرار الإنتاج

أعلن وزير الصناعة في حكومة تصريف الأعمال النائب جورج بوشكيان أن «وزارة الصناعة اللبنانية تعمل بمثابة خلية أزمة وطوارئ» ويشكل مسؤول واستثنائي وحرص على القطاع الصناعي الذي يواجه التحدّي الأكبر اليوم على صعيد الاضطلاع بدوره». وأوضح أن «التكامل بين الوزارة والقطاع الإنتاجي قائم على التعاون والتنسيق وتضافر الجهود للاستمرار في عجلة تصنيع مختلف المنتجات الاستراتيجية كالدواء والمستلزمات الطبية والاستشفائية والبنج والتعقيم والألبسة الخاصة بالأجهزة الطبية، والمنتجات الأساسية الغذائية والضرورية كأدوات التنظيف وحاجات التصنيع والآلات». وقال: «هناك وعي عالي الدرجة واستعداد وجهوزيّة كاملة لأن العدوان (الإسرائيلي) كبير يستدعي الاستنفار العام والمواجهة لتخفيف المخاطر واستيعاب الضربات بأقلّ الخسائر». وقالت وزارة الصناعة في بيان، إنه «على الرغم من الحالة الاستثنائية التي تمر بها البلاد والتي تنعكس سلباً على تنقّل العاملين في الإدارة المركزية والمصالح الاقليمية، فهي تؤمّن للصناعيين وأصحاب العلاقة في كافة مراكزها، الخدمات المتعلقة بالشهادات الصناعية وإفادات الاستيراد والتصدير، وذلك حرصاً منها على ديمومة العمل في المرافق العامة».

عمال إنقاذ في موقع غارة إسرائيلية على صيدلية بالعاقبية جنوبي لبنان، أمس (محمود زيات/فرانس برس)

تحقيق

ترتقب الأوساط الاقتصادية في إسرائيل خفضاً إضافياً للتصنيف الائتماني لدولة الاحتلال خلال أيام، وسط توقعات بنشوب حرب شاملة مع حزب الله اللبناني وربما إيران، على خلفية العدوان الوحشي على جنوب لبنان، الذي سماه جيش الاحتلال عملية «سهام الشمال»

فاتورة الحرب على لبنان

«سهام الشمال» سترتد على تصنيف إسرائيل الائتماني

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

بدت إسرائيل أقرب إلى خفض جديد للتصنيف الائتماني، بعد عدوان الاحتلال الواسع على جنوب لبنان تحت اسم «سهام الشمال» لضرب قدرات حزب الله، وهو ما ينذر باندلاع حرب شاملة قد تشمل أيضا إيران، بينما يعمل المسؤولون الإسرائيليون بشكل حثيث على إثناء شركات التصنيف العالمية عن خفض تقييم الاقتصاد، عبر وعود بكبح العجز المالي والحد من هروب رؤوس الأموال وترميم وجه سوق العمل الذي شوهته الحرب على غزة بالأساس. وكشف اقتصاديون كبار في وكالتي «ستاندرد اند بورز» و«موديز» للتصنيف الائتماني، وفق تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أن الحرب الشاملة مع حزب الله يمكن أن تؤدي على الفور إلى تخفيضات إضافية في التصنيف الائتماني لإسرائيل. وأشار التقرير إلى الاقتصاديين الذين التقوا مسؤولين إسرائيليين أخيراً أبدوا قلقهم الكبير حيال التصعيد مع حزب الله وكذلك الوضع الاقتصادي في إسرائيل لافتين إلى أنه «حتى بدون توسع القتال، قد تخفض الوكالات تصنيفها في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل». في المقابل تعهد المسؤولون في إسرائيل بـ«تحركات كبيرة لخفض العجز ومحاولة تجنب زيادة كبيرة في الإنفاق، وبشكل خاص في ميزانية الدفاع، وذلك لعدم إقدام وكالات التصنيف الائتماني على خفض التصنيف مرة أخرى في المستقبل القريب»، وفق يديعوت أحرونوت. وسبق أن خفضت «موديز» في فبراير/شباط الماضي تصنيف إسرائيل للمرة الأولى على الإطلاق، والذي تم تحديده عند A2. وفي إبريل/نيسان، خفضت «ستاندرد اند بورز» تصنيف دولة الاحتلال إلى مستوى A+. وفي أغسطس/آب خفضت «فيتش» تصنيفها لإسرائيل من A+ إلى A.

ديون أعلى كلفة على إسرائيل

ويؤدي خفض التصنيف الائتماني إلى ارتفاع كلفة ديون الحكومة الإسرائيلية والتضييق عليها في الحصول على تمويلات وقروض جديدة للاستمرار في شن الحرب الإجرامية على غزة ولبنان، والدخول في مواجهة واسعة مع إيران وفق مراقبين. وفي لقاءات إسرائيلية مع الاقتصاديين في وكالتي «ستاندرد اند بورز» و«موديز» أعرب كبار الاقتصاديين في الوكالتين عن قلقهم بشأن الزيادة الكبيرة المتوقعة في ميزانية الحرب. كما أن هناك مخاوف رئيسية تتعلق بالانخفاض الكبير في الاستثمارات في إسرائيل، وخاصة في قطاع التكنولوجيا الفائقة، وزيادة غسل الأموال من إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، أثارت وكالات التصنيف الائتماني تساؤلات حول تشوه سوق العمل، بل قالوا إن «الاقتصاد الإسرائيلي سيواجه صعوبة في الحفاظ على نفسه في المستقبل دون دمج مئات الآلاف من الإسرائيليين الآخرين في سوق العمل». كما تم التعبير عن القلق بشأن تكاليف المعيشة وارتفاع التضخم، الأمر الذي سيجعل من الصعب على إسرائيل الحصول على المزيد من القروض التي أصبحت أكثر تكلفة بالنسبة لها، في حين أن تمويل الحرب يتكثف ويصبح أكثر تكلفة. ويواصل عجز الموازنة الصعود منذ إبريل/نيسان الماضي، عندما بدأ يرتفع إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي، ليزيد إلى 7,6% في يونيو/حزيران، و8,1% في يوليو/تموز، ثم إلى 8,3% في أغسطس/آب، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة المالية. كذلك أظهرت بيانات مالية أوردتها صحيفة كالكاليست الاقتصادية الإسرائيلية في وقت سابق من سبتمبر/أيلول الجاري، أن المؤسسات المالية العاملة في إسرائيل حولت إلى الخارج أموالاً تصل إلى نحو 151 مليار شيكل (40,4 مليار دولار) منذ بداية أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقال مسؤول كبير لم تكشف الصحيفة الإسرائيلية عن هويته: «في الأسبوع الذي ستندلع فيه حرب شاملة، سيتم تخفيض التصنيف من قبل الشركتين (ستاندرد اند بورز وموديز)، اللتين أحجمتا مؤخراً عن ذلك تحسباً لصياغة ميزانية مسؤولة في إسرائيل».

خفض الأجور وزيادة الضرائب

في الأثناء تطرح وزارة المالية الإسرائيلية مقترحات كثيرة لزيادة الضرائب وخفض الإنفاق لكن التقشف المقترح يطاول رواتب الموظفين في القطاع العمومي وهو ما ينذر بصعوبات معيشية للكثيرين. ووفق الوزارة فإنها تخطط لزيادة إيرادات موازنة 2025 لخفض العجز إلى نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي عبر توفير ما يتراوح بين 35 مليار و40 مليار شيكل (بين 9,3 مليارات و10,6 مليارات دولار)، تأتي غالبيتها من الضرائب، بحسب تقرير لصحيفة غلوبس الإسرائيلية. من بين المقترحات زيادة الضريبة على أولئك الذين يكسبون أكثر من 721 ألف شيكل (192,7 ألف دولار) سنوياً من 3% على الدخل إلى 5%، مع إدراج الربح الناتج عن بيع الشقق السكنية للاستثمار في احتساب الأرباح لغرض دفع الضريبة الإضافية. وهي خطوة تستهدف أيضاً الطبقة الأكثر ثراءً، وستدر ما مجموعه حوالي مليار شيكل سنوياً، وفق الوزارة. كذلك من المقترح إلغاء الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السياحة أي الإقامة في الفنادق وتأجير السيارات وما إلى ذلك. وتبلغ الإيرادات الأساسية من هذه الخطوة 2,5 مليار شيكل، بينما بسبب الحرب، تشير التقديرات إلى أنه قد يتم تحصيل نحو 750 مليون شيكل فقط في 2025. وتخطط وزارة المالية أيضا لتخفيض نفقات الأجور في القطاع العام بقيمة 3 مليارات شيكل كل عام حتى عام 2028، وهو ما يتوقع أن يثير مخاوف عمالية من تسريح العمال وتجميد الأجور، وفق تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت.

ميناء مدينة حيفا شمالي إسرائيل، 23 سبتمبر 2024 (مناحم كاهانا/فرانس برس)

وكالات التصنيف تحذر من ارتفاع فاتورة الحرب وهروب الاستثمارات

ضريبة على أرباح البنوك

تخطط وزارة المالية الإسرائيلية لفرض ضريبة خاصة على البنوك عام 2026 بسبب أرباحها المرتفعة، وذلك بعد استقطاع خاص فُرض عليها في عامي 2024 و2025 بقيمة 2,5 مليار شيكل (663,1 مليون دولار)، وهو ما يثير اعتراضات القطاع المصرفي. وقال مسؤول كبير في أحد البنوك الكبرى لـ«يديعوت أحرونوت» إنّ من غير المعقول أن تتهك الحكومة اتفاقا صريحا مع البنوك، قضى بفرض استقطاعات لمدة عامين فقط، ليس من المقبول أن يمتد ذلك الى 2026.

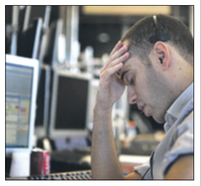

سماء حيفا مغلقة... الحرب تعطل شركة طيران جديدة

تضرب الحرب بين إسرائيل وحزب الله، استثمارات إسرائيلية جديدة بالطيران المدني، وتخرج سماء شمالي فلسطين من الخدمة

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أفسدت الهجمات الصاروخية المتزايدة لحزب الله اللبناني على شمالي فلسطين المحتلة، ردا على العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان، خططا لشركة طيران إسرائيلية جديدة، بشأن تنظيم رحلات من حيفا، مستفيدة في انطلاقتها من موسم العطلات الذي يحلّ بعد أيام، إذ تسبب القصف في إخراج سماء الشمال من الخدمة بالنسبة للرحلات الجوية. جاء ذلك في الوقت الذي ألغت فيه الكثير من شركات الطيران العالمية رحلاتها إلى مطار بن غوريون في تل أبيب أيضا على الرغم من إصدار وزيرة النقل الإسرائيلية ميري ريغيف، أمس الثلاثاء، تعليمات لسلطتي الطيران المدني والمطارات، باستمرار عمل المطار. وكان من المفترض أن تحصل شركة الطيران الإسرائيلية الجديدة «إير حيفا» على رخصتها خلال الأيام المقبلة، وكانت تأمل في إطلاق أول رحلة لها من مطار حيفا الدولي، لكن في ظل التصعيد، يبدو أنها ستضطر إلى تغيير خططها، وفق تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت أمس. وقالت الشركة إنها «أكملت جميع الاستعدادات اللازمة وهي جاهزة للنشاط التشغيلي». و«طيران حيفا» تأسست بهدف خدمة سكان الشمال وتسيير رحلات جوية من هذه المنطقة. ولكن في ظل التصعيد بين إسرائيل وحزب الله المتوقع أن يتسع إلى حرب شاملة، طلبت ما تعرف بقيادة الجبهة الداخلية في دولة الاحتلال من الشركة تحويل أنشطتها «بشكل مؤقت» إلى تل أبيب، إلى حين أن يسمح الوضع ببدء العمليات التجارية كما هو مخطط له من مطار حيفا. وبحسب الخطة الأصلية للشركة، كان من المفترض أن تقلع طائرات، قبل أسبوع، باول رحلة من حيفا إلى إيلات (جنوب) فلسطين المحتلة، إلى جانب رحلات إلى قبرص واليونان. وقال ميكي ستراسبرجر، أحد مؤسسي الشركة ونائب مديرها التنفيذي، في مقابلة مع «يديعوت أحرونوت» إن «تأجيل انطلاق الرحلات من جانب الشركة سيكون مكلفا للغاية... الطائرات موجودة بالفعل، والطواقم جرى تدريبها ويجب دفع الرواتب». ولا تزال اضطرابات الطيران بعد اتساع نطاق الحرب مستمرة لتطاول تنظيم الرحلات من مطار بن غوريون أيضا، بحسب موقع كالكاليست الإسرائيلي. وأعلنت شركة Wizz Air المجرية منخفضة التكلفة، أمس، إلغاء رحلاتها الجوية على الطرق المتجهة إلى إسرائيل لليوم التالي.

وقالت الشركة إن ذلك يعد تأخيراً مؤقتاً لرحلاتها إلى جانب تأخير الرحلات إلى مطار عمان في الأردن، وإنها على تواصل مع العملاء المتأثرين بالقرار، وإنها مستمرة في مراقبة تطورات الوضع الأمني في المنطقة. وذلك على الرغم من إصدار وزيرة النقل الإسرائيلية ميري ريغيف، أمس، تعليمات لسلطتي الطيران المدني والمطارات، باستمرار عمل مطار بن غوريون الدولي في تل أبيب، في ظل تصاعد العدوان على لبنان، وفق ما نقلت القناة 12 الإسرائيلية.

الحرب تضرب خطط «طيران حيفا» للانطلاق في موسم العطلات

كذلك، ألغت الخطوط الجوية البريطانية وايبيريا الإسبانية رحلاتهما من إسرائيل وإليها خلال اليومين المقبلين. وأعلنت شركة LOT البولندية، أيضا تأجيل رحلاتها إلى إسرائيل ليومي الأربعاء والخميس وألغت الخطوط الجوية الأذربيجانية الرحلات المقررة، أمس. أما شركة فيرجن أتلانتيك البريطانية التي كان من المفترض أن تستأنف رحلاتها اليومية، الأربعاء، بعد توقفها مع اندلاع الحرب في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فتأجل استئناف عملياتها في إسرائيل حتى 27 الشهر الجاري، وعللت الشركة قرارها بالوضع الأمني في الشرق الأوسط وفي تقييم محدث للوضع أجرته.

وعلى خلفية الحرب المستمرة علقت الشركات الأميركية رحلاتها إلى إسرائيل لفترة طويلة، ومن بين الشركات «يونايتد إيرلاينز»، التي لن تعود إلى عملياتها في إسرائيل حتى إشعار آخر، و«أميركان إيرلاينز»، التي من المقرر أن تستأنف عملياتها في إسرائيل في مارس/آذار 2025. وكذلك، ألغت شركة الطيران الهندية «إير إنديا» رحلاتها حتى 24 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وأوقفت شركة إيزي جيت البريطانية منخفضة التكلفة رحلاتها إلى إسرائيل حتى إبريل/نيسان 2025 وأوقفت شركة كيه إل أم الناقلة الوطنية لهولندا، رحلاتها حتى 27 أكتوبر/ تشرين الأول. ومددت مجموعة الخطوط الجوية الألمانية لوفتهانزا، تأجيل رحلاتها إلى إسرائيل حتى الرابع عشر من الشهر المقبل، وذلك بعد أن بدأت الأسبوع الماضي بالفعل في إلغاء رحلاتها إلى إسرائيل بعد وقت قصير من تفجير أجهزة النداء الآلي المحمولة «البيجر» في لبنان.

مسافرون يتنظرون رحلات مغادرة في مطار بن غوريون، 2 سبتمبر/ أيلول (الأناضول)

التوترات والصين ترفعان أسعار النفط

بكين ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار النفط، أمس الثلاثاء، متأثرة بالمخاوف من اتساع التوترات في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك بإطلاق الصين أكبر حزمة تحفيز لإنعاش اقتصادها. وصعد خام برنت فوق 74 دولاراً للبرميل مكتسباً نحو 21 سنتاً، كما اقترب خام غرب تكساس الوسيط الأميركي من 71 دولاراً للبرميل. ويشن جيش الاحتلال الإسرائيلي عدواناً هو الأشرس على جنوب لبنان، فيما يكثف حزب الله ضرباته الصاروخية لمواقع عسكرية ومنشآت إسرائيلية حيوية، لاسيما في شمال فلسطين المحتلة. في الأثناء أعلن محافظ بنك الشعب الصيني بان جونغ شنغ عن سلسلة من الحوافز الاقتصادية في مؤتمر في بكين، أمس، ما يعد أكبر تحرك من قبل صناع السياسة النقدية حتى الآن لتحقيق هدف النمو السنوي لهذا العام البالغ 5%. وقال شنغ وفق ما نقلت وكالة الأنباء الصينية «شينخوا»، إن السلطات الصينية «ستخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي وسعر الفائدة الرئيسي، وستخفض سعر الفائدة القياسي في السوق». وأضاف أن «نسبة الاحتياطي الإلزامي سيتمّ خفضها قريباً جداً بنسبة 0,5% من أجل تزويد السوق المالية بسيولة طويلة الأجل تبلغ نحو ألف مليار يوان» (حوالي 141,8 مليار دولار). وأشار إلى أن البنك المركزي الصيني سيطرح أدوات جديدة للسياسة النقدية لدعم التنمية المستقرة لسوق الأوراق المالية. وسيضع برنامج مقايضة للأوراق المالية والصناديق وشركات التأمين للحصول على السيولة من البنك المركزي بضمان الأصول. وأوضح أن البرنامج سيعزز بشكل كبير قدرة المؤسسات المذكورة في الحصول على الأموال وزيادة حيازاتها من الأسهم. وأضاف بأن أن البنك المركزي سيطرح أيضا تسهيلات خاصة لإعادة الإقراض لتوجيه البنوك لتقديم قروض للشركات المدرجة ومساهميها الرئيسيين لإعادة الشراء وزيادة حيازات الأسهم.

كما أعلن أن الصين ستقوم أيضا «بخفض أسعار الفائدة على قروض الرهن العقاري القائمة وتوحيد نسب الدفعة الأولى لقروض الرهن العقاري». وأوضح أن هذا الأمر «سيدفع البنوك التجارية إلى خفض أسعار الفائدة على القروض العقارية الحالية إلى مستوى قريب من أسعار الفائدة على القروض الصادرة حديثا». وأشار المركزي الصيني إلى أن ذلك من شأنه أن يساعد 50 مليون أسرة و150 مليون شخص، ما يقلل من نفقات الفائدة على الأسر بمعدل نحو 150 مليار يوان (21 مليار دولار) سنويا.

وقد تدعم التدابير الجديدة، التي تشمل تعزيز إقراض البنوك للمستهلكين والشركات وخفض سعر الفائدة الرئيسي قصير الأجل من جانب البنك المركزي، النمو والطلب على الطاقة في أكبر مستورد للنفط في العالم. وقال هان تشونغ لبانغ، استراتيجي الاستثمار من» ستاندرد تشارترد» في سنغافورة لوكالة بلومبيرغ الأميركية: «سيكون هذا إيجابيًا للطلب الصيني. أسعار الفائدة المنخفضة ستصب في صالح الاقتصاد الحقيقي». ورفعت أخبار الحوافز الصينية أسعار الأسهم، لاسيما بالنسبة لمطوري العقارات.

حوافز صينية لتعزيز الاقتصاد تشعل ضخ سيولة بـ 141,8 مليار دولار

منشأة لتخزين النفط والغاز في مقاطعة سيتشوان الصينية (Getty)

رؤية

عن البنية الاقتصادية والعقائدية لجيش إسرائيل

عبد التواب بركات

حظي الجيش الإسرائيلي منذ تأسيسه في سنة 1948 وحتى هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول بالاحترام والثقة والتقدير إلى حد التقديس داخل المجتمع الإسرائيلي. وروجت الأنظمة العربية الأسطورة الصهيونية التي تقول بأن الجيش الإسرائيلي لا يقهر، وذلك لتبرير هزيمة سبعة جيوش عربية في حرب 1948، وحرب الأيام الستة في سنة 1967، واجتياح لبنان في سنة 1982، والاغتيالات المتسلسلة التي وقعت في بيروت وتونس ودبي وأينما وعنتيبي في أوغندا، وكذلك فعلت آلة الدعاية الصهيونية.

يقول رافائيل كوهين، وهو مدير برنامج الاستراتيجية والعقيدة في مشروع القوات الجوية التابع لمؤسسة راند البحثية العريقة في الولايات المتحدة، إن في مطار بن غوريون متجرا للهدايا يبيع قمصانا مرسومة عليها صورة دبابة وطائرة هليكوبتر هجومية وأخرى مقاتلة وعليها شعار يقول «أميركا لا تقلقي.. إسرائيل خلفك». والشعار غارق في السخرية، فإسرائيل تتلقى مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة بأكثر من ثلاثة مليارات دولار سنويا، والطائرة المقاتلة من طراز إف 16 وطائرة الهليكوبتر من طراز أباتشي المرسومة على القمصان التي تباع في مطار بن غوريون ومتاجر إسرائيل كلتاهما من صنع الولايات المتحدة.

وفق كوهين، شعار القمصان يجسد تقديس المجتمع الإسرائيلي للجيش. وهو تقديس ناجم عن مزيج من القومية والإيمان العميق، وإن كان في غير محله، بقوته العسكرية التي لا تقهر. ويفصح عن عقد غير معلن مؤداه أنه رغم من كل الاضطرابات والفوضى الموجودة حاليا في المجتمع وفي السياسة الإسرائيلية، فإن الجيش حاضر دائم للحفاظ على أمن المواطنين. في سنة 2019، وبحسب الاستطلاع الذي يجريه معهد الديمقراطية الإسرائيلي سنويًا، فإن أكثر من 90% من الإسرائيليين اليهود عبروا عن «ثقة كبيرة جدا أو كبيرة» في جيش الدفاع الإسرائيلي. وعندما تراجعت هذه الثقة إلى 78% في استطلاع عام 2021، قلل قادة الجيش المغرورون من نتائج الاستطلاع، وزعموا أن استطلاعات الرأي التي يجريها الجيش لا تجد انخفاضا في ثقة الشعب، ولكن الجيش لا ينشر نتائج تلك الاستطلاعات. ومن صور التقديس غير المبرر، أن الرتب العليا في ذلك الجيش تحظى بالشهرة في إسرائيل، وغالبا ما تدخل السياسة بعد تقاعدهم من الخدمة. وتبث الجنازات العسكرية على الهواء مباشرة. ويلتزم الإسرائيليون بلحظة صمت في يوم ذكرى القتلى، بدلا من أن يكون يوما لحفلات الشواء، كما هو الحال في الولايات المتحدة، وفق كوهين.

قدرات عسكرية واقتصادية

يحتل الجيش الإسرائيلي المرتبة 17 بين الجيوش الأقوى في العالم، بعد الإيراني الذي يحتل المرتبة 14، والمصري الذي يحتل المرتبة 15، وفقاً لتصنيف غلوبال فاير باور لأقوى الجيوش في العالم لعام 2024. فهو يمتلك أكثر من 2200 دبابة، و530 مدفعاً، و339 طائرة مقاتلة، منها 309 طائرات هجوم من نوعي أف 16 وأف 35، ومروحيات هجومية من طراز أباتشي، و5 غواصات، و49 سفينة قتال بحرية. ويمتلك عددا كبيرا من المسيرات المتقدمة للرصد والتجسس والهجوم بصواريخ أرض جو. أحد أسباب تقديس الإسرائيليي الجيش، أنه مصدر الثروة وباب الوجاهة السياسية، إذ توجّه الدولة نسبة ضخمة من ناتجها المحلي للنفقات العسكرية. ارتفعت النسبة من 10% في الخمسينيات إلى 20% في سنة 1968. وبعد حرب 1973، وصلت إلى 31% من ناتجها المحلي. وبحلول الثمانينيات، كان 50% من القوى العاملة الإسرائيلية منخرطا في الصناعة العسكرية. ويحصل البحث والتطوير في القطاع العسكري على نحو 65% من النفقات العامة، مقارنة بنسبة 13% للصناعات المدنية. ويستحوذ الجيش على حصة كبيرة من كعكة صناعة التكنولوجيا العالية، وهي تشكل 18% من الناتج المحلي الإجمالي وتؤمن نحو 14% من فرص العمل. لذلك، يشارك جميع المواطنين الإسرائيليين اليهود باعتزاز وفخر في الخدمة العسكرية الإلزامية، ويستمر الإسرائيلي على قوة الاحتياط حتى سن الأربعين. صادرات الأسلحة، هي إحدى مفاخر الجيش الإسرائيلي، وتمثل 25% من الصادرات الإسرائيلية. وتستحوذ إسرائيل بوصفها ثامن أكبر مصدر للأسلحة في العالم في سنة 2014 ولمدة 4 سنوات، على نسبة 3% من صادرات الأسلحة العالمية. وليس خافيا أن سر رواج سوق السلاح الإسرائيلي، أن إسرائيل تجرب قوة فتك أسلحتها على المدنيين في قطاع غزة بمئاية فنران تجارب، وتصور هذه الهمجية بالفيديو وتستخدمها في الدعاية لتلك الأسلحة المجرمة. وبعد اتفاقية أبراهام في سنة 2020، فتحت الدول العربية أسواقها للأسلحة والمسيرات الإسرائيلية، وقفزت صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى 12,5 مليار دولار.

دعم أميركي وجودي

تلقت إسرائيل، بين عامي 1949 و2022، أكثر من 158 مليار دولار من المساعدات المالية الأميركية. وهي أكبر متلق للمساعدات العسكرية الأميركية، حيث تلقت منذ عام 1948 مساعدات بقيمة 263 مليار دولار. وفي سنة 2023 وقعت إسرائيل حزمة مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة بقيمة 3,8 مليارات دولار بما هي جزء من صفقة بقيمة 38 مليار دولار خلال 10 سنوات. وتمثل هذه المساعدات 40% من ميزانية الجيش، وكل المشتريات العسكرية. بعد أسبوع من هجوم حماس، صوّت مجلس الشيوخ الأميركي لصالح قرار قدمه الرئيس جو بايدن يقضي بتخصيص 14,1 مليار دولار مساعدات عاجلة لإسرائيل. وقدمت الولايات المتحدة 599 صفقة مبيعات عسكرية لإسرائيل بقيمة 23,8 مليار دولار، تشمل الطائرات المقاتلة من طراز أف 35 وستراتيك، وطائرات الهليكوبتر المتخصصة في الرفع الثقيل؛ وناقلات التزود بالوقود الجوي؛ والقنابل الذكية، وفق بيانات وزارة الدفاع الأميركي. وفي الأسبوع الثاني للعدوان، قام بايدن بزيارة إسرائيل على متن طائرة حربية. وهي زيارة ذات دلالة سياسية، فهي أول زيارة لرئيس أميركي لإسرائيل في وقت الحرب، وترأس مجلس الحرب، وقال علنا: «أنا صهيوني، وأريد أن أكون هنا لكي يعرف شعب إسرائيل وشعوب العالم أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل، وإنه لو لم تكن هناك إسرائيل لعملنا على إقامتها».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني